

النفقات العامة واثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

أ. لعمرية لعجال

جامعة باتنة

أ. د. يعقوبي محمد

جامعة مسيلة

ملخص:

تعد سياسة الانفاق العام أداة من بين أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي، كما تؤثر في حجم التشغيل. ويتوقف ذلك على تحقيق الظروف الملائمة لذلك من بينها مرونة الجهاز الإنتاجي والتركيز على تطوير الطاقة الإنتاجية المحلية. كما شهد الانفاق العام في الجزائر تزايدا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لتحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بتسطير برامج الإنعاش لدعم وتوطيد النمو والبرامج الخماسية التالية التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد. فبالرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، في حدود الثلث، إلا أنها لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، لبقاء اقتصادها مرتبط بتطورات أسعار النفط. الكلمات الدالة: النفقات العامة، الناتج الداخلي الخام، الجزائر.

Résumé:

La politique de dépenses publiques est l'outil de la politique financière, Pour atteindre les objectifs de la politique économique et de corriger les déséquilibres économiques. En stimulant la demande globale, affecte également le travail, en fonction de la flexibilité de la capacité de production locale. Les dépenses publiques ont également connu une augmentation marquée en Algérie au cours des dernières années, en raison des prix du pétrole et des programmes de relance des gouvernements pour soutenir et consolider la croissance, et les programmes quintet suivants, ce qui est basé sur une injection massive de ressources financières dans l'économie. En dépit du fait que les dépenses publiques en Algérie représentent un ratio de PIB considérable, par un tiers, mais ils ne réalisent pas les objectifs économiques et sociaux pour les particuliers, compte tenu de la survie de son économie est liée à l'évolution des prix du pétrole.

Mots clés : Dépenses publiques, Produit intérieur brut, Algérie.

مقدمة:

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كافة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد وسعيًا وراء تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم. ومع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تطورت نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها، وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها. ومن أجل ذلك سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهو الإطار النظري لسياسة الانفاق العام وما حجم تأثيرها على تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر؟

أولاً: المفاهيم النظرية للنفقات العامة

النفقات العامة واثارها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

1- تطور النفقة العامة مع تطور دور الدولةⁱ:

حرص التقليديون على دراسة النفقات العامة في ظل المنطق الكلاسيكي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقا لمقتضيات المذهب الاقتصادي الحر، ولهذا لم يكن هناك مبرر حينذاك لتحصيل الإيرادات العامة سوى التمكن من تغطية حجم النفقات العامة اللازمة للعدد الضئيل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل فيها في حياة الأفراد من أمن، وعدل، ودفاع، وعليه فقد كان الإنفاق العام يتسم بطابع حيادي. ومع التطور في العصر الحديث لم تعد الدولة مجرد دولة حارسة كما كانت، وإنما أخذت تتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي الوطني، وفي الحياة الاجتماعية، فزادت أهمية الإنفاق العام لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي صار لزاما على الدولة إشباع حاجات الأفراد، كما أصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد، ولقد أدت هذه التطورات إلى خروج الموازنة العامة للدولة على منطق التوازن الحسابي أي توازن النفقات مع الإيرادات حسيباً الذي كان سائداً في الفكر التقليدي، وأمكن زيادة الإنفاق العام لتحقيق الأغراض والأهداف للدولة الحديثة كافة على الرغم من احتمال وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، ولقد أظهرت التجارب والتطبيقات المالية الحديثة فكرة إحداث عجز منظم في الموازنة العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية.

2- تعريف النفقات العامة وتقسيماتها:

تتعدد أنواع النفقات العامة، وتزايد مع اتساع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يستوجب التمييز بين الأنواع المختلفة للنفقات العامةⁱⁱ.

1-2- تعريف النفقات العامة وعناصرها:

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عامⁱⁱⁱ، ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة وهي:

- النفقة العامة مبلغ نقدي.

- النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام.

2-2- تقسيمات النفقات العامة:

. يمكن تقسيم النفقات العامة الى الأقسام التالية:

-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة.

-تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها في الموازنة العامة.

-تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها.

-تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الإنتاج الوطني.

أ-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

وفي هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقاً للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، وبناء على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف. يمكن ان تظهر النفقات العامة للدولة تبعاً للوظائف التالية^{iv}:

النفقات العامة واثارها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

1- النفقات العامة الاقتصادية:

تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي. مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة.

2- النفقات العامة الاجتماعية: تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية.

3- النفقات العامة الإدارية:

تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب واجور العاملين في الإدارات الحكومية، ومستلزمات الإدارات الحكومية.

4- النفقات العامة العسكرية:

تتضمن النفقات العامة المخصصة لاقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب واجور ونفقات القوات المسلحة ...

5- النفقات العامة المالية:

تتضمن النفقات العامة المخصصة من اجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الاخرى.

ب- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها:

هنا نميز وفقا لهذا التقسيم حسب الانتظام والدورية ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية كالتالي^v:

ب1- النفقات العامة العادية:

وهي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون ان يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة او تكرارها بالحجم ذاته. ومثالها الرواتب والأجور.

ب2- النفقات العامة غير العادية:

وهي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية. فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات الاستثمارية الضخمة كبناء السدود والخزانات...

ج- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الانفاق فتقسم النفقات العامة الى قسمين: نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية^{vi}.

د- تقسيم النفقات العامة تبعا لاثارها في الإنتاج الوطني:

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب تاثيرها على الإنتاج الوطني الى قسمين^{vii}:

د1- النفقات العامة الحقيقية:

وتنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة الى زيادة الإنتاج الوطني، وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات (الطلب الفعال).

د2- النفقات العامة التحويلية:

تلك النفقات العامة التي لا تؤدي مباشرة الى زيادة الإنتاج الوطني، ولا تفعل بصورة مباشرة سوى انها تحول القوة الشرائية فيما بين الافراد والجماعات أي لا تعدو كونها تعيد الدخل الوطني وهي عادة تتم بدون مقابل.

النفقات العامة وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

3- قواعد وحدود النفقات العامة:

ان الزيادة في حجم النفقات العامة أجبرت فقهاء المالية العامة على القيام بدراسات لمعرفة الطرق المثلى لتحقيق الدولة لأهدافها بأقل نفقة ممكنة.

3-1- مقومات وضوابط الانفاق العام

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط. وتمثل هذه الضوابط بثلاثة لا يمكن الفصل بينها ^{viii}:

1. تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع.

2. تعظيم إنتاجية النفقة العامة (الاقتصاد بالنفقات).

3. تأمين تحقيق المنفعة وسلامة التصرف بالنفقة العامة.

3-2- حدود الانفاق العام

ان الدولة يجب ان تحسب حساب الطاقة المالية للدخل القومي ، بعبارة أخرى مدى قدرة الدخل القومي على توفير الطاقة المالية ومن ثم توفير أو زيادة الإيرادات ، أهم الإيرادات هي الضرائب والقروض العامة، ان الدخل القومي ومدى قدرته على توفير الإيرادات يمكن تحديدها بجائين ^{ix}: بالمقدرة التكاليفية أي قدرة الدخل الوطني على توفير الضرائب، وبالمقدرة الاقتراضية أي قدرة الدخل الوطني على توفير القروض.

3-3- ظاهرة تزايد حجم النفقات العامة

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاقتصادية والسياسية، ومهما اختلفت في درجة تطورها الاقتصادي. حتى أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر، حتى إن بعض علماء المالية العامة جعلوا من هذه الظاهرة قانوناً عاماً من قوانين التطور المالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ^x.

4- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

4-1 الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

إن الآثار الاقتصادية التي تترتب على النفقات العامة قد تكون آثاراً مباشرة، وهي تلك التي تشكل الآثار الأولية للإنفاق العام وترتبط بتحقيق الهدف الأصلي من النفقة العامة وهو إشباع الحاجات الضرورية للأفراد التي تسمح لهم بممارسة أعمالهم ونشاطاتهم باستمرار وأمان. وقد تكون هذه الآثار غير مباشرة، وهي تلك التي تنتج خلال دورة الدخل، وتؤثر في كل من الاستهلاك والإنتاج والعمالة ومستوى الأسعار من خلال ما يعرف بالآثر المضاعف أو المعجل ^{xi}.

أ- الآثار المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج الوطني:

تحدث النفقات العامة آثاراً اقتصادية مباشرة في الإنتاج الوطني، من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي، وذلك على الشكل التالي ^{xii}:

ب- الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني:

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، وتباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك الوطني عن طريقين:

النفقات العامة واثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

أولهما: شراء الدول لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية، وثانيهما: قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك، وبناءً على ذلك، فإن أثر النفقات العامة في الاستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقات، أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات^{xiii}.

ج - أثر النفقات العامة في العمالة:

ان اهم الأهداف التي ترمي اليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة، الاستقرار في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي^{xiv}.

د - أثر النفقات العامة في مستوى الأسعار:

ان الأسعار قد لا تتحدد نتيجة العرض والطلب فقط، وإنما بتدخل مباشر أو غير مباشر من الدولة. وتدخل الدولة يكون بالتأثير في العوامل المحددة للأسعار، أي بالتأثير في العرض والطلب، إما بتأثير مباشر في هذا المستوى كأن تعتمد الدولة مثلاً إلى تثبيت أسعار بعض السلع التي تعتبرها ضرورية لعامة الشعب، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق دعم الدولة لأثمان هذه السلع وتحملها كل زيادة تطرأ عليها، وإما بتأثير غير مباشر عبر دعم صناعة معينة أو تقديم إعانات لها بمساعدتها على البقاء والتطور أو لضمان نسبة من الأرباح لها.

هـ آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني^{xv}:

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخل أولاً في توزيع الدخل الوطني بين الذين شاركوا في إنتاجه؛ أي بين المنتجين وهو ما يعرف بالتوزيع الأولي، ثم تتدخل ثانياً عن طريق إدخال التعديلات التي تراها ضرورية، من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية، على التوزيع الأولي. وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني، أي التوزيع بين المستهلكين، أو التوزيع النهائي.

4-2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

لا يقتصر آثار النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط، وإنما تشمل أيضاً الآثار الاقتصادية غير المباشرة، التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثاراً غير مباشرة في الاستهلاك الوطني، من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف أو الضارب، كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج الوطني، من خلال الاستثمار المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع.

5- النفقات العامة في الجزائر:

5-1- الإطار التنظيمي للنفقات العامة في الجزائر^{xvi}:

أ-عموميات:

فيما يتعلق بالنفقات العمومية، توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار وتخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقاً لمدونات تحدد عن طريق التنظيم(المادة 20 من القانون 84-17).

حسب المادة 23 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، تشتمل الأعباء الدائمة للدولة على مايلي:

- نفقات التسيير؛

- نفقات الاستثمار؛

النفقات العامة واثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

-القروض والتسيقات.

ب- نفقات التسيير:

حسب المادة 24 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

2- تخصيصات السلطات العمومية؛

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

4- التدخلات العمومية.

ج- نفقات الاستثمار:

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة الى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة

على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب (المادة 35) هي:

1- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

2- اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

3- النفقات الأخرى بالراسمال.

يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب

قانون المالية ويتم ادخال التغييرات على هذا التوزيع عن طريق التنظيم (المادة 36).

2-5- قانون المالية لسنة 2016:

يمكن تلخيص اهم الأسباب التي أدت الى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر الى العوامل التالية^{xvii}:

1- المحدد الاقتصادي والمذهبي، وبقصد بذلك حتمية تغير الهيكل الاقتصادي؛

2- المحدد الاجتماعي، وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية؛

3- المحدد المالي، ويتمثل في الجانب المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

كما سلف اسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وتشتمل نفقات التسيير، نفقات

التجهيز او الاستثمار، القروض والتسيقات^{xviii}.

حسب قانون المالية لسنة 2016، وحسب المادة 75، يفتح بعنوان سنة 2016، قصد تمويل الأعباء النهائية للميزانية

العامة للدولة^{xix}:

1- اعتماد مالي مبلغه 4807332 مليون دج لتغطية نفقات التسيير، يوزع حسب كل دائرة وزارية، طبقا للجدول ب

الملحق بهذا القانون.

2- اعتماد مالي مبلغه 3176848.243 مليون دج لتغطية نفقات التجهيز ذات الطابع النهائي، يوزع كل قطاع طبقا

للجدول ج الملحق بالقانون.

وحسب المادة 76 يرمج خلال سنة 2016، سقف رخصة برنامج مبلغه 1894204.327 دج يوزع حسب كل

قطاع، طبقا للجدول ج^{xx}.

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول ج الملحق بقانون المالية من كل سنة

حسب القطاعات

النفقات العامة واثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

ميزانية التجهيز او الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، من اجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول الى تحقيق تنمية شاملة^{xxi}.

6- تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة للجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يعرف بالموازنة العامة

6-1- تطور حجم النفقات العامة في الجزائر

نتطرق إلى تحليل تطور إجمالي النفقات العامة، ثم تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وتحليل تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز.

الجدول رقم (07): تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014
الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو السنوي للنفقات العامة	نفقات التسيير	معدل النمو السنوي لنفقات التسيير	نفقات التجهيز	معدل النمو السنوي لنفقات التجهيز
1990	136500	9,6	88800	10,7	47700	7,7
1995	759617	34,1	473964	43,5	285923	21,2
2000	1178122	22,5	856193	10,5	321929	72,2
2005	2052037	8,6	1245132	0,5-	806905	26,5
2010	4466940	5,2	2659078	15,6	1807862	7,1-
2011	5731407	28,3	3797252	42,8	1934500	7,0
2012	7054350	23,1	4691340	23,5	2363010	22,2
2013	6635620	5,9-	4156360	11,4-	2479260	4,9
2014	7153040	7,8	4542040	9,3	2611000	5,3

المصدر: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/rétrospective/budget/budget2013.pdf>

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

من خلال الجدول يلاحظ مايلي:

نلاحظ أن النفقات في الجزائر متزايدة كأى دولة، غير أن نسبة الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة ، فمثلا نلاحظ إن نسبة الزيادة من سنة 1999 إلى 2000 قدرت ب 22.5 % ، وهذا نتيجة الإرتفاع في أسعار البترول بحيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.5 دولار أمريكي سنة 2000 ، وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما في الإيرادات العامة للدولة.

كما يلاحظ ان معدل النمو السنوي في المتوسط للنفقات العامة للفترة 1999-2011 وصل الى 26.78% وهذا مقابل نفس المعدل للفترة 2000-2011 قدر بنسبة 15.91% في المتوسط ، اما معدل النمو السنوي للنفقات العامة للفترة 1990-2011 فقد قدر بـ 21.09% في المتوسط وهذا راجع لبرامج الإصلاح التي تم تنفيذها. وهذا كان نتيجة لمختلف برامج النفقات العامة التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار البترول.

النفقات العامة واثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2013 مستوى 6635.62 مليار دينار مقابل 7058,2 7054.35 مليار دينار في 2012، أي بانخفاض يساوي 5.9٪. حصص هذا الانخفاض في النفقات الكلية، بعد الارتفاعات التي عرفتها بنسبة 28 ٪ و 23 ٪ على التوالي في 2011 و 2012 النفقات الجارية أكثر مما حصص نفقات رأس المال (-578.3 و -387.7 مليار دينار على التوالي). أدت الارتفاعات العالية للنفقات الجارية خلال سنتي 2011 و 2012 إلى رفع نسبتها إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 26,7 ٪ في 2011 ثم 30,2 ٪ في 2012 مقابل 22,2 ٪ في 2010. وبالعكس، فقد أدى انخفاض النفقات الجارية في 2013 إلى خفض هذه النسبة إلى 25,6 ٪، مع بقائها أعلى مما كانت عليه في 2010. أما فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي، فقد تسبب انخفاض نفقات رأس المال في 2013، التي عادت إلى مستواها المتوسط لسنوات 2008-2011، في تراجعها من 14.4 ٪ في 2012 إلى 11.5 ٪ في 2013.^{xxii}

انتقلت النفقات الجارية من 4782,6 مليار دينار في 2012 إلى 4204,3 مليار دينار في 2013، أي انخفاض قدره 12,1 ٪ مقابل ارتفاع ب 23,3 ٪ في 2012 وب 45,9 ٪ في 2011 ونتج أساسا هذا الانخفاض (-578.3 مليار دينار) عن الانخفاض في التحويلات الجارية (-447,2 مليار دينار) وبقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار دينار). يفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور. نتج الانخفاض في التحويلات الجارية بمبلغ قدره 447,2 مليار دينار، أساسا عن الانخفاض في نفقات بند (تحويلات أخرى) ب 359.5 مليار دينار (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، وبقدر أقل عن الانخفاض في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي انخفضت ب 87,6 مليار دينار.^{xxiii}

أما فيما يخص نفقات التجهيز، فقد ارتفعت بقوة من 2005 إلى 2008 لتستقر بين 2008 و 2011، وتبلغ 2275,5 مليار دينار في 2012، قبل أن تنخفض إلى 1887,8 مليار دينار (-17 ٪) في 2013، أي نفس المستوى الذي بلغته بين 2008 و 2011. يرجع هذا

الانخفاض في نفقات التجهيز تقريبا كليا إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار في 2012 إلى 243.6 مليار دينار في 2013 (-370.5 مليار دينار)، بينما عرفت هذه الفئة من النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011 و 2012 (342.6 مليار دينار). بالمقابل، ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية ب 86 مليار دينار (13.7 ٪) لتبلغ 714,5 مليار دينار وتمثل 37,8 ٪ من إجمالي نفقات التجهيز والتي تراجع مبلغه بنسبة 16.4 ٪ إلى 381 مليار دينار، عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو الانخفاض ونحو الارتفاع قليلة الأهمية. يجدر التذكير أن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي جرت النمو الاقتصادي خارج الحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات. وعليه، فإن الحفاظ على المبالغ المتوصل إليه في هذا النوع من النفقات، وتوافقا مع امكانيات الامتصاص من طرف الاقتصاد الوطني، لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية، يستدعي كل الاهتمام.^{xxiv}

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فإن معدل النمو السنوي للفترة 1990-1999 قدر بـ 29.78 ٪ في المتوسط، في حين وصل نفس المعدل للفترة 2000-2011 نسبة 14.73 ٪، أما معدل النمو السنوي لنفقات التسيير للفترة 1990-

النفقات العامة واثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

2011 قدر بـ 21.18%. بالمقابل فان نفقات التجهيز التي تتأثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة وبالتحديد الإيرادات البترولية ، عرفت أي نفقات التجهيز معدل نمو سنوي للفترة 1990-1999 ما نسبته 24.05%، وقد قدر هذا المعدل للفترة 2000-2011 مانسبته 23.09% في المتوسط، في حين استقر هذا المعدل عند 23.51% في المتوسط للفترة 1990-2011 وهذا راجع للبرامج الاستثمارية المسطرة ضمن البرامج التنموية، أي ان معدل نمو نفقات التجهيز للفترة 2000-2011 يفوق معدل نمو السنوي في المتوسط لكل من نفقات التسيير من جهة ومعدل نمو الجباية البترولية من جهة أخرى، وهو يعكس ربما مستوى الأهداف المسطرة والطموحات المرجوة، من الناحية الإيجابية، او حجم التكاليف لهذه البرامج، مما يجعلنا نتساءل حول إنتاجية النفقات العامة.

وهذا يرجع لارتباط النفقات العامة بما يقابلها من مصدر التمويل والتي تتمثل بنسبة كبيرة في الجباية البترولية، عرفت أي الجباية البترولية معدل نمو سنوي للفترة 1990-1999 مانسبته 30.68% في المتوسط، وقد بلغ نفس المعدل للفترة 2000-2011 مانسبته 14.09% في المتوسط، اما معدل النمو السنوي للجباية البترولية للفترة 1990-2011 قدر بـ 21.2% في المتوسط، وقد عرف اكبر تغير سنوي سنة 2005 بارتفاع قدر بنسبة 52.64%.

2-6- تطور نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي

يمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كالتالي^{xxv}:

الجدول رقم (08) حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي :

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة بالمليون دج	الناتج المحلي الخام بالمليون دج	نسبة النفقات العامة لناتج المحلي الخام
1990	136500	554388,1	24,6
1995	759617	2004994,7	37,9
2000	1178122	4123513,9	28,6
2005	2052037	7561984,3	27,1
2010	4466940	12034399,0	37,1
2011	5731407	14481007,8	39,6
2012	7054350	16208698,4	43,5
2013	6635620	16643833,6	39,9
2014	7153040	17205106,3	41,6

المصدر: <http://www.dgpp> -

mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/budget/budget2013.pdf

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

يلاحظ من الجدول مايلي:

ان حصة النفقات العامة في الجزائر من الناتج الداخلي الخام في حدود الثلث، حيث قدرت هذه الحصة للفترة 1990-1999 ما نسبته 32.36% في المتوسط، وفي حدود 33.51% في المتوسط للفترة 2000-2011، واستقرت في نفس المستوى للفترة 1990-2011 أي ما نسبته 32.99% في المتوسط، ومع ذلك فقد ارتفعت هذه الحصة خلال هذه الفترة الى مستوى 43.5% سنة 2012 واستقرت عند 41.6% سنة 2014. فبالرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لاتزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد،

النفقات العامة واثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

فهناك العديد من القطاعات لا تحصى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما انه هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة خاصة مع الاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية.

اما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فقد ارتفع من 135570.6 دج سنة 2000 الى 397323.6 دج سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي 10.67% في المتوسط للفترة 2000-2011، حيث شهد انخفاض من 319265.2 دج سنة 2008 الى 282636.5 دج سنة 2009 بنسبة 11.47%.

3-6- دراسة العلاقة بين النفقات العامة والجباية البترولية

ان الجبابة البترولية تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية . حيث كانت نسبة الإيرادات الجبائية الى الإيرادات العامة للفترة 1970-2014 في حدود 92% في المتوسط سنويا، وقد بلغت 94% سنة 2014. اما نسبة الجبابة البترولية الى الإيرادات الجبائية فقد وصلت الى اعلى نسبة 79% سنة 2006، وهي في تراجع انطلاقا من سنة 2006 الى غاية سنة 2014 لتصل الى 43%، وفي المتوسط سجلت هذه النسبة ما يقدر ب 62% للفترة 1990-2014، مقابل 47% في المتوسط للفترة 1970-1989.

تعتبر الجبابة البترولية اهم مصدر لتمويل النفقات العامة، حيث بلغت نسبة تغطية الجبابة البترولية للنفقات العامة ما يفوق 69% في المتوسط للفترة 1990-2007، وقد بلغت نسبة التغطية للنفقات العامة الى اقصى معدل لها خلال هذه الفترة بما يفوق 111% سنة 2006، لان معدل نمو الجبابة البترولية اكبر من معدل نمو النفقات العامة بالرغم من اتجاه الارتفاع المستمر للنفقات العامة، في هذه السنة، بعدها بدأت هذه النسبة في التراجع الى ان وصلت الى 22% سنة 2014.

خاتمة:

تعد سياسة الانفاق العام أداة فعالة في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي، كما تؤثر في حجم التشغيل والدخل؛ ويتوقف ذلك على تحقيق الظروف الملائمة لذلك من بينها مرونة الجهاز الإنتاجي والتركيز على تطوير الطاقة الإنتاجية المحلية التي تعتبر المحدد الاساسي للنمو الاقتصادي. كما شهد الانفاق العام في الجزائر تزايدا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لتحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بتسطير برامج الإنعاش لدعم وتوظيف النمو والبرامج الخماسية التالية التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد. فبالرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، في حدود الثلث، إلا أنها لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، لبقاء الاقتصاد الجزائري مرتبط بالظروف الخارجية المؤثرة على أسعار النفط.

- i. محمد خالد المهايبي، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق، سوريا، 2013، ص.15.
- ii. محمد خالد المهايبي، مرجع سابق، ص.16.
- iii. نفس المرجع، ص.17-18.
- iv. د. محمود الحسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 200، ص.109.
- v. محمود الحسين الوادي، زكريا احمد عزام، مرجع سابق، ص.111.
- vi. نفس المرجع، ص.113.
- vii. محمود الحسين الوادي، زكريا احمد عزام، مرجع سابق، ص.114.
- viii. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص.53.
- طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، بدون سنة الطبع، ص.31.
- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص.51.
- زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الاعمال الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.77.
- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام-المالية العامة-، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2004، ص.99.
- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص.114.
- ix تاريخ الاطلاع elearning.uokerbala.edu.iq/mod/resource/view.php?id=7224 2016/05/31:
- أ.م.د حيدر حسين آل طعمة، المالية العامة، المحاضرة الثانية عشر، جامعة كربلاء، العراق، 2016.
- x عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992، ص.100.
- تاريخ الاطلاع: <http://www.arab-ency.com/details.law.php?full=1&nid=164141> 2016/05/30. الموسوعة العربية :
- xi تاريخ الاطلاع: <http://www.arab-ency.com/details.law.php?full=1&nid=164141> 2016/05/30
- xii محمد سعيد فهود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1978-1979، ص.103-106.
- عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص.132-136.
- Dalton H, Principle of public finance, Routledge & Kegan Paul Ltd., London, 1967, pp. 151-163.
- xiii عادل العلي، طلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الجزء الأول، جامعة الموصل، 1988 ص.200-202.
- رفعت المحجوب، المالية العامة، مرجع سابق، ص.143-147.
- xiv محمد فرحي، النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 1999، الجزائر، ص.194.
- xv رفعت المحجوب، المالية العامة، 1990، مرجع سابق، ص.155-162.
- xvi الجزائر، قانون 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق 07 يوليو سنة 1984، يتعلق بقوانين المالية، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 28، بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.

^{xvii} بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

-حماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع: الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2012، ص.10.

^{xviii} علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 31.

-المادة رقم (23) من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية،

^{xix} المادة 75، الجزائر، قانون 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015، ص.28.

^{xx} المادة 76، الجزائر، قانون 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015، ص.28.

^{xxi} لعمارة جمال، مرجع سابق، ص.58.

^{xxii} www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

^{xxiii} www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

^{xxiv} www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

^{xxv} http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

-<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/budget/budget2013.pdf>